مطرد يتم خلف الستار، وبعيداً من الاضواء، بين اسرائيل والاردن هدفه انشاء ' قيادة [فلسطينية] بديلة معتدلة' في الضفة الغربية المحتلة» (وليام كليبورن، **انترناشيونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٦/٧/١٧). وفي اطار هذا التعاون، قام السفير الاميركي في اسرائيل، توماس بيكرنغ، بزيارة الى العاصمة الاردنية للاجتماع مع مسؤولين أردنيين (**القبس**، ١٩٨٦/٧/١٦). وقالت الاذاعة الاسرائيلية ان بيكرنغ «يحمل رسالة من اسرائيل الى العاهل الاردني الملك حسين»، وان مهمته تنحصر في اجراء «مفاوضات سلام بين اسرائيل والاردن» بعد ان اجتمع، قبل مغادرته، بـ «مسؤولين كبار في مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي...» (**المصدر نفسه**). ونقل المصدر عن وكالة رويتر «ان تل ـ ابيب حريصة على دعم الجهود للعمل من أجل ايجاد قيادة فلسطينية بديلة» (**المصدر نفسه**).

وفي اطار التعاون ذاته، ايضاً، طلب معاونو الملك حسين من السفارة الاميركية في عمان الابراق، عبر التلكس، الى السفارة الاميركية في تل ـ ابيب لاستعجال تسعة مراسلين أجانب مقيمين في اسرائيل للسفر الى عمان، وفي خطوة غير معتادة، من طريق جسر اللنبي «حتى لو لم يكن لدى هؤلاء تأشيرات دخول الى الاردن» (كليبورن، **مصدر سبق ذكره**)، وذلك ليشاركوا في مؤتمر صحافي يعقده العاهل الاردني في عمان. وخلال المؤتمر الصحافي، أبدى الملك حسين خشيته من ان تقوم السلطات الاسرائيلية، في ظل الجمود القائم، بابعاد سكان الضفة الغربية المحتلة، سواء بصورة جماعية او من طريق مصادرة اراضيهم وتضييق الخناق عليهم، الى شرق النهر، الامر الذي «يعرض الاردن للخطر» (**الوطن**، الكويت، ١٩٨٦/٧/١٧). وفسّر هذا التعبير بالخشية من الاخلال بالميزان الديمغرافي في الاردن بشكل كبير. لذلك فـ «ان المساعدات التي يقدمها [الاردن] الى سكان الارض المحتلة تستهدف [على حد تعبير الملك] ابقاء الفلسطينيين على أرضهم» (**المصدر نفسه**). ومن اجل ذلك، ايضاً، وضعت الخطة الخمسية الاردنية ـ حسبما اعلن في عمان وواشنطن ولندن، في مناسبات عدة ـ وهي الخطة التي تقدر تكاليفها بما يتراوح بين ١٥٠ و ٢٤٠ مليون دولار في السنة.

غير ان ثمة من يرى سبباً آخر للمساعدة الاردنية يفوق، في اهميته، تبريرات العاهل الاردني، وهو «خلق ' شبكة حماية' يكون الملك والاردن ' مصدر' الاموال المحوّلة الى الضفة»، وفي الوقت عينه «تكون الشبكة هذه قاعدة سياسية [مؤيدة للاردن] » هدفها «منافسة القاعدة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي تدير، حالياً، مؤسسات عديدة للغاية في الضفة الغربية». ولتحقيق هذا الهدف «لا بد للاردن من ان يحصل، على الاقل، على موافقة ضمنية من قبل الجانب الاسرائيلي، للعمل في الاراضي المحتلة» (**نيويورك تايمز**، ١٩٨٦/٧/١٣). والعمل جار في هذا الاتجاه، في سياق التعاون آنف الذكر.

مفاجأة صغيرة !

اتاحت هذه التطورات (لقاء ايفران والتعاون الاسرائيلي ـ الاردني) للادارة الاميركية فرصة لا ينبغي تفويتها، بل استثمارها لتحقيق ما عجزت عن تحقيقه محاولاتها السابقة، فارتأت ضرورة ايفاد جورج بوش الذي رددت الانباء، منذ وقت، نيته في القيام بجولة على بعض دول المنطقة. ورغبة بوش، في هذا الصدد، قائمة لسببين: الاول، انتخابي؛ والثاني يخدم الاول في تجيير أي تقدم ينجز لصالحه. فهو ثالث مرشح محتمل لانتخابات الرئاسة الاميركية يزور اسرائيل، بعد غاري هارت وجاك كمب. وقد حرص، في جولته، على ان يرافقه وفد يضم ١٨٠ شخصية اميركية، من بينها ريتشارد مورفي وعدد من افراد اللوبي الصهيوني في اميركا وعدد آخر من الطواقم التي شاركت في حملة ريغان الانتخابية الثانية، اضافة الى ٣٠ صحافياً ومصوراً تلفزيونياً اميركياً (**القبس**، ١٩٨٦/٧/٢٨)، وذلك لتصوير افلام دعائية عن الزيارة و «ضمان اصوات اليهود الاميركيين في المعركة الانتخابية التي ينوي خوضها...» (**الوطن**، ١٩٨٦/٧/٢٧؛ نقلاً عن **الواشنطن**